مُقَدِّمَة

الحمد لله وكفىٰ، والصلاة والسلام علىٰ النبي المصطفىٰ، والرسول المجتبىٰ، محمد ﷺ وعلىٰ آله وصحبه وتابعيهم ومن به اقتدىٰ، وبعد . . .

فليس يمكن أن يُشاحَّ دارسٌ أو متخصصٌ في دراسة الفكر الإسلامي أو من له أدنىٰ بصيرة أو معرفة بعلمَي الكلام والفلسفة الإسلامية- فيما أَوْلَاهُ علماء الكلام والفلاسفة المسلمون الاستدلالَ علىٰ مسائل هذين العلمين وقضاياهما المطروحة والمبتغىٰ تحصيلُها علمًا أو المرومُ الإيمانُ وتثبيتُ اليقين بها عقيدةً - من اهتمام بالغٍ يتناسب مع ذلك الدور الذي يقوم به في تحقيق مآرب هذين العلمين، وحصولِ الغاية منهما؛ إذ هو الطريق الأمثل لتحصيل المطلوبات، والمنهج الأوحد لحصول العلم بها، فهو يمثل قطب الرحىٰ في هذين العلمين، حتىٰ غدا الاستدلال والنظر العقلي عندهم بمثابة الإبصار والرؤية، وسرىٰ ذلك المسلك إلىٰ الصوفية الذين اشتهروا في تحصيل معارفهم بمسالك الوجدان والمكاشفات، وظهر هذا جليًّا عند فلاسفتهم الذين عبَّر عنهم ابن سبعين (ت: ٦٦٩هـ) في هذا الصدد فقال: «فيجب علىٰ المكلَّف عند ذَهَاب الجهل ولوائح العلم وضع المقدمات الصادقة لتحصيل البرهان الكاشف للمطلوب، وأن يُحضِر ويُمعِن فكره في آخر المقدمات وترتيب القياس، ويستغرق في ذلك، ويتحرز من الغلط ومن الأشياء المغلِطة، والأمور الإقناعية التي تحصل البرهان الذي يفيد حقيقة المطلوب، ويكشف له المعلوم علىٰ ما هو عليه»[1].

---

(١) ابن سبعين، «**رسائل ابن سبعين**»، عهد ابن سبعين لتلاميذه، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، سلسة تراثنا، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (٢/ ٥٠).

بل ذكر ابن سبعين أن من معاني الفقر أنه «الحكمة التي تفيد معرفة الأشياء حسبما تعطيه وتقتضيه طبيعة البرهان»[1].

ولمَّا كان الهدف من الاستدلال تكوين دليل قطعي يفيد اليقين بثبوت قضية ما أو نفيها، كان من الضروري بناؤه علىٰ البرهان، إذ البرهان «قياس مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني»[2].

ولمَّا كان من المحتمل أن يقع من المستدل الزلل والخطأ، أو الغفلة والنسيان، فيحسب ما ليس بعلة علة، أو يستنتج نتائج من مقدمات يدَّعي قطعيتها وليس لها من البرهانية نصيب، أو يحمل لفظًا من الألفاظ علىٰ معانٍ هي علىٰ خلاف ما اصطُلِح أو ما تعورف عليه في الوسط الكلامي والفلسفي، أو يجعل كده ووكده في الاستدلالات العقلية الألفاظ والعبارات دون القضايا والمعاني والمضامين؛ لمَّا كان ذلك كذلك، كان لا بد من قواعد وأسس تنظم النظر العقلي، وتضبط المعرفة، وتجعل الاستدلال صالحًا لتحقيق اليقين، فيُنظَر في مدىٰ اتساق مقدمات المستدِلّ ومفردات استدلاله مع هذه القواعد وفي ضوئها، أو مضادتها ومخالفتها لها، ومِن ثَمَّ الحكم علىٰ يقينيتها أو ردها ونفيها؛ ذلك أن الاستدلال الصحيح هو الذي يؤدي إلىٰ استنتاجات واستنباطات صحيحة، وهذا لا يتأتىٰ إلا بقواعد وأصول كلية تكون محل اتفاقٍ بين الجميع.

ومن هذه المنطلقات ابتكر المتكلمون والفلاسفة المسلمون أسسًا وقواعد للاستدلال تتناسب مع طبيعة الفكر الإسلامي القائم علىٰ أسس موضوعية وواقعية، تتخذ من القضايا والمسائل المطروحة مجالًا خصبًا لتطبيق ما جادت به قرائحهم وانقدحت به عقولهم، وصقلته أفهامهم.

★ أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

إذا كان التفكير العلمي الصحيح هو ذلك التفكير المنظم القائم علىٰ مجموعة من

---

(١) ابن سبعين، «**رسائل ابن سبعين**»، الرسالة الفقيرية، (٢/ ١٧). وراجع: أ.د. مختار محمود عطا الله، اليقين في العقيدة وطرق الوصول إليه، (ص/ ٢٤، ٢٥).

(٢) ابن سينا، «**النجاة**»، (ص/ ١٠٢).

المبادئ والأسس التي يجب الالتزام بها؛ فإن الاستدلال المنضبط الذي يؤدي إلىٰ استنتاجات واستنباطات صحيحة، هو ذلك الاستدلال القائم أيضًا علىٰ مجموعة من الأسس والقواعد التي تمثل معيار انضباطه، ويرجع إليها في الحكم علىٰ صحة قضيةٍ ما أو فسادها.

وقد دفعني إلىٰ دراسة تلك القواعد عند علماء الكلام والفلاسفة المسلمين في القرنين الرابع والخامس الهجريين عدة أسباب لعل أهمها:

(١) رغبتي بل شغفي بالبحث في ميداني علم الكلام والفلسفة المشائية علىٰ العموم، باعتبارهما من أهم فروع القسم الذي أشرف بالانتماء إليه، وشغفي بالبحث والدراسة في مجال الاستدلال علىٰ الخصوص، وكيفية تناول مفكرينا القدامىٰ للقضايا، وكيفية الدفاع والحجاج عن الآراء ضد الخصوم والرد عليهم.

(٢) محاولة الكشف عن أسس مناهج الاستدلال عند مفكرينا من المتكلمين والفلاسفة المسلمين، التي تعكس في أصلها وعمومها موقفًا أصيلًا وتلقائيًّا لطبيعة الفكر الإسلامي، وعند المتقدمين منهم علىٰ وجه أخص في ذينك القرنين الذهبيين للحضارة الإسلامية، وتقدم العلوم والمعارف العربية والإسلامية، والعلوم العقلية منها علىٰ وجه الخصوص، ويكفي أن نعلم أن قد نبغ في هذين القرنين مؤسس مذهب الأشاعرة، أبو الحسن الأشعري (ت: **٣٢٤**هـ)، ومَن يُنسَب إليه مذهب الماتريدية، أبو منصور الماتريدي (ت: **٣٣٣**هـ)، والقاضي عبد الجبار (ت: **٤١٥**هـ) الشخصية المحورية في المعتزلة؛ ونبغ فيهما من الفلاسفة الفارابي (ت: **٣٣٩**هـ)، وابن سينا (ت: **٤٢٨**هـ)، وما أدراك من هما في الفلسفة العربية والإسلامية؟

(٣) الرغبة في جمع هذه القواعد في رسالة علمية تؤصِّل لها تنظيريًّا مقرونة بنماذجها التطبيقية من النصوص الكلامية والفلسفية، ولاسيما أن علماء الكلام والفلاسفة لم يفردوا لهذه القواعد مصنفات مستقلة، وإنما كان حديثهم يأتي عنها في خلل مناقشاتهم القضايا والمسائل.

(٤) لم أجد فيما اطَّلعتُ عليه رسالة علمية تناولت هذه القواعد، اللهم إلا رسالة أستاذنا الدكتور مختار محمود عطا الله للدكتوراه بعنوان «**مناهج الاستدلال لدىٰ المتكلمين والفلاسفة المسلمين**»، التي حصل عليها من كلية دار العلوم - جامعة

القاهرة، سنة (١٩٩٥م)، بإشراف أستاذنا الدكتور حامد طاهر؛ وقد عقد الباب الثاني من الرسالة للحديث عن قواعد الاستدلال. وقد طبعت الرسالة تحت عنوان «**اليقين في العقيدة وطرق الوصول إليه: دراسة في مناهج الاستدلال في الفكر الإسلامي**»، دار الهاني، القاهرة، (٢٠٠٩م)، واحتل هذا الباب منه من (ص/ ١٨٤-٢٧٠). وقد استقيتُ منه فكرة موضوع دراستي، وأفدت منه كثيرًا، كما هو مبيَّن في مواضعه من البحث.

(٥) الرغبة في الكشف عن بحث المتكلمين والفلاسفة المسلمين لقضايا عصرهم والمسائل المطروحة علىٰ الساحات العلمية والفكرية آنذاك، وكيفية الاستدلال عليها أو مناقشتها والرد عليها، ومدىٰ جدة تأصيل القواعد وطرافته، لضبط عملية الاستدلال والنأي بها عن الفوضىٰ والعشوائية الفكرية والعقلية، وإلا فإن غياب هذه القواعد والأسس يعني فقدان معايير ضبط النظر والاستدلال.

وجاءت هذه الدراسة إيمانًا مني بالرأي القائل بأن «أية حركة من حركات التجديد في أي مجال من مجالات الأدب (بمعناه العام والأوسع الشامل لجميع العلوم) والفن، تنشد لنفسها البقاء والازدهار، لا بد أن تضرب بجذورها في أرض التراث، تستمد منها عوامل الحياة والنمو، ولا بد أن تقوم بينها وبين تراثاتها أوثق العلاقات وأرسخها . . . وأية حركة تجديدية قامت أو تقوم علىٰ غير هذا الأساس، تقضي علىٰ نفسها بالضمور والفناء منذ البداية؛ حيث لم ترتكز علىٰ جذور قوية أصيلة تضمن لها الصمود في وجه رياح الاختبار العاتية»[(١)]. وإذ كان ذلك كذلك من ضرورة الاسترفاد من الموروث والإفادة منه، فإن الباحث مؤمن يقينًا بأن أحق وأعظم ما نفيده من تراثنا ما كتب فيه عن القواعد والأسس والأصول، وما يوازي ذلك من استخلاصها من مصادر علمائنا الأماثل ومفكرينا العظماء الأكابر. ومن ثم فَلَنِعْمَ الصنيع أن نحاول

---

(١) د. علي عشري زايد، «**الرحلة الثامنة للسندباد: دراسة فنية عن شخصية السندباد في شعرنا المعاصر**»، دار ثابت للنشر والتوزيع، القاهرة، (ط/ ١)، (١٤٠٤ هـ = ١٩٨٤ م)، (ص/ ١٣). وقارن بمجموعة مؤلفين، المدارس الأخلاقية في الفكر الإسلامي: دراسةٌ منهجيةٌ في المصادر والاتجاهات، تعريب عبد الحسن بهبهاني بور النجفي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت - لبنان، (ط/ ١)، (٢٠١٢ م)، (ص/ ١٣- ١٥).

معايشة عصرهم لاستكناه أسرار نصوصهم، وسبْر أغوار عباراتهم، للوقوف علىٰ مناهجهم وقواعدهم المنظمة والحاكمة لفكرهم وإبداعهم، وكيفية توظيفها لخدمة قضاياهم ومشكلاتهم. وأردِّد مع الشيخ الدكتور محمد محمد أبو موسىٰ أننا «لو أَحْسَنَّا تحرير هذا واستخلاصه، والانتفاع به، لساعَدَنا علىٰ تجديد حياتنا العقلية، وتجديد علومنا تجديدًا تظل به هذه العلوم عربيةً خالصةً يتلقَّفها القلب العربيُّ المسلم، فتزدهر به ويزدهر بها، وتنمو به وينمو بها، ويَسقيها وتَسقيه، ويظل بها عربيًّا مسلمًا، ولا يتحول بعجمتها إلىٰ أرجوحة بين العروبة والعجمة»[1].

ومن ثم تتساءل الدراسة عن مدىٰ حاجتنا لهذه القواعد للإفادة منها في مناقشاتنا العلمية ومطارحاتنا الفكرية، ودراسة ما تموج به ساحاتنا من آراء وأفكار، ولعل النظر في مجادلات علمائنا الأولين وما ابتكروه لتأسيس العلوم وبناء المعرفة وضبطها وتنظيمها، يهيِّئ مفكري عصرنا من حيث البناء الفكري والعقلي لما يؤهلهم للدفاع عن عقائدهم وأفكارهم ومناقشة الآخرين، والاضطلاع بتلك المهمة من خلال ذلك المنهج الجدلي الذي يُعد المنهج المناسب في عصرنا الحاضر لعلاج قضايا التطرف والغلو والإلحاد والتعصب، وأعني به ذلك المنهج القائم علىٰ الحوار والمناقشة والتفاهم والإقناع بإيراد الحجج والأدلة والبراهين من قِبَل العلماء الحاذقين النَّطَّاسين به، ومواجهة تلك التيارات الجارفة الملحدة التي تكاد تعصف بشباب الأمة عصفًا، بعدما أصبح يتولىٰ كبرها كثير من بني جلدتنا. والله المستعان والهادي إلىٰ سواء السبيل.

★ منهج الدراسة:

يرىٰ الباحث أن دراسة قواعد الاستدلال من خلال ما أنتجه العقل الإسلامي في محيط علمي الكلام والفلسفة في القرنين الرابع والخامس الهجريين - تقتضي اتباع المنهج التحليلي الذي يُعنىٰ بالتعمق في دراسة كل قاعدة من هذه القواعد وتشعباتها وانشعاباتها وتفاصيلها، مع ذكر النماذج التي استعملت فيها من النصوص الكلامية علىٰ اختلاف الفرق، والنصوص الفلسفية، وتحليلها والوقوف علىٰ مضامينها، وكيفية

---

(١) أ. د. محمد محمد أبو موسىٰ، «**مناهج علمائنا في بناء المعرفة**»، ضمن كتاب «محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية»، بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، (١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩م)، (ص/ ١٨٣).

استعمال القاعدة فيها. ثم المنهج المقارن لموازنة تفاصيل القاعدة نظريًّا وتطبيقيًّا من خلال النماذج التي ترد القاعدة في سياقها بين المتكلمين أنفسهم، والمتكلمين كلًّا واحدًا بالفلاسفة. وابتداء المنهجين لا يتم إلا بعد استعمال المنهج الاستقرائي الذي يستقصي القواعد وتطبيقاتها ونماذجها من نصوص المتكلمين والفلاسفة ليتسنىٰ بعد ذلك التحليل ومقارنة الآراء بعضها ببعض.

وأحسب أن من الأفضل أن أُبِين عن بعض الآليات المنهجية التي تتعلق بجمع المادة وكتابتها والعزو والتوثيق وغير ذلك:

(١) لست معنيًّا بمقارنة آراء الفلاسفة المسلمين بالفلسفة اليونانية علىٰ العموم أو بأرسطو علىٰ الخصوص، أو الإبانة عن وجوه التأثير أو المخالفة إلا علىٰ وجه إجمالي إشاري وفيما يندر.

(٢) لست ذاهلًا عن كثرة ما أوردته من النصوص الكلامية والفلسفية، فقد أردت أن أنقل الفكرة وأستخلص القاعدة تنظيرًا وتطبيقًا من نصوصهم بعباراتهم وألفاظهم، من أجل ذلك كانت نصوصُهم ألزمَ ما التزمتُه في هذه الرسالة.

(٣) القوسان (. . .) في النص كلام لي في شرح معنًىٰ أو تفسيرِ عبارةٍ أو إيضاحِ غامضٍ، إلا أن يستوجب الأمر أن يكون التعليق أو الإيضاح في هامش مستقلٍّ، فأصنع ذلك.

(٤) منهجي في العزو وتوثيق النص بالإحالة إلىٰ مصدره، أن أذكر اسم المؤلِّف فالمؤلَّف دائمًا وفي كل مرة، بل أذكر في الهامش اسم المؤلِّف فالمؤلَّف وإن وردا - أحدهما أو كلاهما- في المتن؛ توحيدًا لمنهجي وتحاميًا عن الحيرة التي قد يسببها أن يكون الكلام قد نقله عنه غيره. ولا أقول: السابق أو مرجع سابق. وهذه الآلية أراها بالنسبة إليَّ أسلم، تحاشيًا لما هو من شأنه أن يجعل الباحث متشتتًا لأنني أضطره إلىٰ العودة إلىٰ ما قبل، ثم قد يكون ما قبل مجموعة من المؤلَّفات فإلىٰ أيِّها أشير بقولي: مرجع سابق، وليس يصح أن يكون منطلقًا حالتئذ إلىٰ الأول منها. ثم إذا كان استعمال عبارة: مرجع سابق سائغًا في مواضع ورسائل أخرىٰ، فلم أره سائغًا في رسالتي لكثرة ما فيها من مصادر للعالم الواحد. كما أن ذلك يزيل كل غموض أو لبس أو التباس.

ولم أذكر من بيانات المصدر أو المرجع في متن البحث إلا المؤلَّف ومؤلِّفه، وأرجأت كامل البيانات إلىٰ صحيفة المصادر والمراجع في آخر البحث، اللهم إلا المصدر غير الأصلي أو المرجع الذي لم أقتبس منه إلا نصًّا أو نصَّين، أو إحالة أو إحالتين، فهذا أذكر بياناته كاملة حيثما ذكر للمرة الأولىٰ في موضعه من البحث. أما المصدر الأصلي فأرجأته إلىٰ ثبت المصادر والمراجع حتىٰ -وهو نادر جدًّا- وإن لم أنقل عنه إلا نصًّا واحدًا.

(٦) استعضت عن الترجمة للأعلام بتاريخ الوفاة عند ذكر العالم لأول مرة، ثم -وهو الأهم- أنني قسَّمت ثَبَت المصادر والمراجع قسمين؛ الأول منهما خاص بالكتب التي استقيت منها مادة البحث الأساسية، وهي كتب متكلمي القرن الرابع والخامس الهجريين وفلاسفتهما. وجعلته في قسمين؛ القسم الأول: مصادر المتكلمين، والثاني: مصادر الفلاسفة، وقسمت المتكلمين إلىٰ فرقهم الثلاث بالترتيب التاريخي، المعتزلة فالأشاعرة فالماتريدية، وأذكر تحت كل فرقة شخصياتها/ أصحابها/ علماءها، ومصنفاتهم، وتاريخ الوفاة مرة أخرىٰ، فلا يختلط في المتن الأشعريُّ بالمعتزلي ولا الماتريدي بالأشعري ... إلخ، فضلًا عن اشتهار كثيرٍ منهم بمذهبه؛ وجعلت القسم الثاني من المصادر والمراجع خاصًّا بقسمين متصلين غير منفصلين في الترتيب الهجائي؛ القسم الأول: المصادر من كتب المتكلمين والفلاسفة المتأخرين قليلًا كالفخر الرازي والآمدي، من المتكلمين، وابن رشد من الفلاسفة، أو كثيرًا كالإيجي وسعد الدين التفتازاني والزركشي والشريف الجرجاني والسنوسي والبياضي وأبي عذبة واللَّقاني والأمير وغيرهم من المتكلمين. ولم أعول علىٰ هذه المصادر إلا فيما قل، وأختار النص الذي يفرض نفسه علىٰ البحث فرضًا في السياق الذي أتحدث فيه. والقسم الثاني: المراجع الحديثة والمعاصرة.

(٧) من الأهمية بمكان أن أُنَبِّه علىٰ أن هذه رسالة في قواعد الاستدلال وليست في قواعد الاعتقاد، وبون شاسع بينهما، كما أنني لست معنيًّا في الرسالة بنقد آراء المذاهب الاعتقادية، وإنما عنايتي ونظري علىٰ وجود القاعدة عندهم علىٰ المستوىٰ العرضي لمسائل المذهب ونصوص استعمالها.

وجدير بالتنبيه عليه أنني اقتصرت في هذه الرسالة بالنسبة إلىٰ المتكلمين علىٰ الفرق الثلاث التي يقفز إليها الذهن إذا أُطلِق مصطلح المتكلمين، أعني المعتزلة والأشاعرة والماتريدية، ولم أتناول في هذه الدراسة آراء الفرق الأخرىٰ كالظاهرية، والخوارج، والشيعة (الاثناعَشَرِيَّة والإسماعيلية والزيدية) وغير ذلك من الفرق التي تدرس مستقلة في العادة.

(٨) سأستغني عن إدراج كثير من النتائج في المكان الخاص بها، بما قد ذكرتها في موضعها من البحث.

★ خطة الدراسة:

قسمت البحث إلىٰ سبعة فصول ومبحث تكميلي تسبقهم مقدمة وتتلوهم خاتمة بأهم النتائج.

أما المقدمة؛ ففيها تمهيد وأسباب اختيار الموضوع وأهميته والدراسات السابقة ومنهج الدراسة وخطة البحث.

وأما الفصل الأول؛ فقد جاء بعنوان «**النظر والاستدلال وقضاياه**» وفيه ثلاثة مباحث:

الأول: عن النظر وقضاياه بين المتكلمين والفلاسفة.

والثاني: عن مفهوم الاستدلال والدليل ومكانته في الاستدلال الكلامي والفلسفي.

والثالث: عن مفهوم قواعد الاستدلال وأهميتها بين المتكلمين والفلاسفة.

والفصل الثاني؛ بعنوان «**قاعدة: الاعتماد علىٰ العلوم الضرورية في الاستدلال**»، ويشتمل علىٰ خمسة مباحث:

الأول: عن مفهوم هذه القاعدة وأقسامها ومنزلتها عند المتكلمين والفلاسفة.

والثاني: عن أولىٰ شُعَب هذه القاعدة، وهي البديهيات.

والثالث: عن ثاني التشعبات، وهي المحسوسات.

والرابع: عن ثالثتها، وهي المجربات.

والخامس: عن رابعتها وهي المتواترات.

وأما الفصل الثالث؛ فجاء بعنوان «**قاعدة: ما أدىٰ إلىٰ باطلٍ فهو باطل**»، وفيه خمسة مباحث:

الأول: عن مفهوم القاعدة وأهميتها عند المتكلمين والفلاسفة.

والثاني: عن محال التسلسل. والثالث: عن محال الدور.

والرابع: عن إبطال ما أدىٰ إلىٰ التناقض.

والخامس: عن إحالة ما أدىٰ إلىٰ المحال.

وأما الفصل الرابع: فهو بعنوان «**قاعدة: تحديد المصطلحات ومدلولات الألفاظ**»، ويشمل ثلاثة مباحث:

الأول: عن مفهوم هذه القاعدة ومنزلتها عند المتكلمين والفلاسفة.

والثاني: عن الحد وقضاياه بين المتكلمين والفلاسفة.

والثالث: عن الاستعمال الكلامي والفلسفي لهذه القاعدة.

وأما الفصل الخامس؛ فعنوانه «**قاعدة: المعتبر في المعقولات المعاني لا العبارات**»، ويحتوي علىٰ مبحثين اثنين:

الأول: عن هذه القاعدة نظريًّا.

والثاني: عن نماذجها التطبيقية في الاستعمال الكلامي والفلسفي.

وأما الفصل السادس؛ فخُصِّص للحديث عن «**قاعدة: وجوب مراعاة الترتيب البنائي للأصل والفرع**»، وجاء في مبحثين:

الأول: عن القاعدة نظريًّا.

والثاني: عن نماذج القاعدة التطبيقية عند المتكلمين والفلاسفة.

وأما الفصل السابع والأخير؛ فعن «**قاعدة: وجوب تعلق الدليل بمدلوله**»، وقد تُنُوول في مبحثين؛ الأول عن القاعدة نظريًّا، والثاني عن نماذجها التطبيقية عند المتكلمين والفلاسفة.

وأما المبحث التكميلي؛ ففيه قواعد نادرة الاستعمال عند المتكلمين، بعضها قواعد تخص العلل، وبعضها الآخر قواعد عامة.

وأما الخاتمة؛ ففيها أهم نتائج البحث وتوصيات الدراسة.

وذيلت البحث بثبت المصادر والمراجع، وأردفته بفهرس الموضوعات.

وبعدُ؛ فهذا جهد بشري يعتريه ما يعتري جملةَ البشر من النقص والخطل والخطأ، وحسبي أنني قد شمَّرت عن ساعد الجد، ولم آل جهدًا في الوصول إلىٰ صورة معبرة ووافية عن موضوع البحث؛ فالله أسأل أن أكون قد وفقت لما قصدت إليه، والله من وراء القصد، وهو يهدي إلىٰ سواء السبيل.